



الدولة الريعية في البلدان العربية

ستيتي الزازية

جامعة باجي مختار - عنابة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

البريد الإلكتروني: Stitizazia@yahoo.com

ملخص-

تعتبر الدولة "ريعية" لا لكونها تنتج البترول وتعتمد عليه في اقتصادها فحسب، بل لكونها تدير عملية بيعه وإنفاقه لوحدها وبالطريقة التي تشاء، وإن قيام الدولة الريعية في البلدان العربية ودول الخليج بشكل خاص ألقى بآثاره على طبيعة دور الدولة وسلوك الأفراد كغياب الديمقراطية وتدوير الجزء الأهم من الربح البترولي لصالح الدول الغربية، وسيادة العقلية الريعية على المجتمع وتحويله إلى هرم من الشرائح الريعية المتتابعة الذي تغيب فيه علاقات الإنتاج وتغلب عليه علاقات التوزيع.

Renter state in the Arab countries

Abstract -

Renter state is not just because it does not produce oil and rely on it only in its economy, but because it manages to sell it and spend it on their own process and the way it wants. If the renter state in the Arab countries and the Gulf states in particular threw effects on the nature of the role of the state and the behavior of individuals, such as the lack of democracy and recycling of the most important petroleum royalty in favor of the Western countries, and the rule of renter mentality on society

and turn it into a pyramid of renter slides in a row in which the absence of relations of production and distribution relationships beat it.

مقدمة -

إن الأمر الذي أعاد فكرة الريع للأذهان وبقوة هو فترة الوفرة البترولية الجديدة، أين تدفقت على الدول العربية ثروات مالية ضخمة غير مرتبطة بجهود أو مهارات جديدة، وإن الخوض في فكرة الريع من جديد ليس لغرض إحياء فكرة الريع التقليدية، وإنما لتقديم بعض العناصر المفيدة في فهم أثر الظاهرة البترولية على أنماط السلوك الاجتماعي سواء في طبيعة دور الدولة أو في سلوك الأفراد ونظرتهم إلى النشاط الاجتماعي، فالحديث عن الدولة الريعية ينصب بشكل خاص على الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الناتج دون أن تساهم في تحقيقه، سواء كانت هذه الفئة هي الحكومة أو أفراد المجتمع، إن أثر الطابع الريعي أصبح واضحاً على طبيعة دور الدولة سواء في نمط حكمها أو أسلوب إنفاقها أو حتى في نوع علاقتها مع مجتمعها، فالإيرادات الريعية يتم تدوير الجزء الأعظم منها لصالح الدول الغربية إما من خلال المبالغة في الإنفاق على التسليح دون مبررات كافية، أو من خلال الإفراط في الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة، أو حتى عن طريق تحويل جزء كبير من الفوائض المالية إلى أسواق المال والمصارف الغربية في شكل ودائع وأسهم وقروض، أما فيما يخص المجتمع في هذه الدول الريعية فلم يسلم هو الآخر من أعراض المرض الريعي، وذلك بفعل ما سببه الاقتصاد الريعي من تشجيع النخب الاجتماعية على الخمول واستسهال الأمور طالما أن الشراء الكثيف من الخارج أهون بكثير من بذل الجهد الإنتاجي، وبذلك تتأكد تبعية الدولة الريعية للخارج و تبعية المجتمع المدني للدولة الريعية.

أهمية الدراسة:

إن هذا الموضوع يحاول إطفاء فضول الكثيرين في كون ظاهرة الريع و الثراء التابع له ليس بالأمر المستحسن و لا المفرح، لأنه ثراء وهمي وسطحي يغطي الكثير من مواطن الضعف في البلدان العربية ويثبط حكوماتها و شعبها عن المضي قدما في الإنتاج الذي هو قلب التنمية الحقيقية و المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة تجذرت بالدول العربية دون أن تعي هذه الدول مدى خطرها على حاضرها ومستقبلها، فريغ البترول تحول من نعمة إلى نقمة إذ فوت أي فرصة لإمكانية إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الإنتاج وتحولت بموجبه الدول العربية - وقد وضع تحت تصرفها معظم مصادر الثروة الوطنية- إلى مؤسسة لتوزيع منافع و مكاسب البترول على أفراد المجتمع، أما المجتمع فقد تخدر أفرادهم بوهم الرخاء السطحي، و أصبحوا مكتفين بتقسيم المنافع الآنية المتأتية من الإنفاق الحكومي المتولد من البترول، أي أصبح مجتمعا استهلاكيا بالدرجة الأولى تابعا في كل شيء للغرب الرأسمالي حتى أصبح يخشى أن تفقد البلدان العربية إلى جانب أمنها الغذائي والاقتصادي أمنها القومي أيضا.

إشكالية الدراسة:

لا شك أن قوة ارتباط البلدان العربية حكومة و شعبا بريغ البترول و انعكاس ذلك على دورهم و سلوكياتهم قد أعاد للأذهان ما أحدثه الذهب و غيره من الركازات بمجتمعات البرتغال و اسبانيا و هولندا خلال القرنين 16 و 17 ، و لأجل الغوص أكثر في عمق القضية و إيضاح مختلف دهاليزها و خباياها، تم بلورة إشكالية بحثنا من خلال التساؤل التالي:

ما المفهوم الدقيق للدولة الريعية؟ و إلى أي مدى ينطبق ذلك على وضع البلدان العربية؟ و هل أصبح ذلك يشكل خطرا يستوجب الاستعجال بالحل؟

فرضية الدراسة:

كإجابة مؤقتة على إشكالية هذه الدراسة تم وضع الفرضية التالية:
لقد اجتمعت في الأقطار العربية جملة من العناصر اعتبرت على إثرها دولا ريعية وهو أمر ليس بالمحبذ طالما يزيد من التبعية أكثر فأكثر للغرب الرأسمالي ومن تلك العناصر:

ـ أنها تعتمد على نوع من الريع الخارجي المستند إلى تصدير سلعة ذات أهمية إستراتيجية عالميا هي "البترول".

ـ أن إيرادات البترول تعتبر العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي فهي تشكل أكثر من 90% من الصادرات وحوالي نفس النسبة من إيرادات الميزانية كما أن كل قطاعات النشاط الاقتصادي تعتمد بشكل كبير على البترول كمصدر رئيسي للثروة.

ـ أن إنتاج البترول يمثل ما بين 60% إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي.
ـ يعود دخل البترول مباشرة للدولة أي هناك دور للأقلية في توليد الريع الخارجي.

خطة الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية البحث بصورة موضوعية تم التركيز على

المحاور التالية:

المحور الأول: الدولة الريعية: عناصر للتعريف

المحور الثاني: الدول العربية البترولية كدول ريعية

منهج الدراسة:

تماشياً مع الأفكار التي نريد إيصالها إلى القارئ عبر هذا الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي استجابة لمقتضيات تجميع المعلومات من جهة ولتحليل الأفكار واستخلاص النتائج من جهة أخرى.

المحور الأول: الدولة الريعية: عناصر للتعريف

الدولة الريعية هي حالة خاصة من الاقتصاد الريعي لأنها:

1- ترتبط بدور الأقلية في توليد الريع الخارجي بما يعني أن الدولة تصبح المستفيد المباشر من هذا الريع باعتبار أن السيطرة الاقتصادية تمكن عادة من الاستحواذ على السيطرة السياسية الأمر الذي يدفع إلى الاستيلاء على الريع الاقتصادي دون تخوف من الغالبية، أي تعتبر دولة ما "ريعية" لا لكونها تنتج البترول وتعتمد عليه في اقتصادها فحسب، بل لكونها تدير عملية بيعه وإنفاقه لوحدها وبالطريقة التي تشاء، فباستطاعة الحكومة إنفاق ريع البترول بمرونة تمكنها من تحقيق سياسة الرفاهية من دون القيود الموجودة في العالم الحر هو شرط مهم حتى تنعت الدولة بالريعية، ولهذا عادة ما نجد أن الدولة أو الحكومة تلعب دوراً متميزاً في الدولة الريعية، وذلك بخلاف الاقتصاد الريعي الذي يشير إلى الحالة التي يساهم فيها عدد كبير من المواطنين في توليد الريع الخارجي كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد على مداخيل السياحة الخارجية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية، أي عندما تكون هناك دخول تتألف من ريع لكنها لا ترد مباشرة للدولة فهنا يمكن الحديث عن اقتصاد ريعي وليس عن دولة ريعية.

2- في الدولة الريعية كل ما ينشأ من نشاطات اقتصادية تابعة يعتمد اعتماداً كبيراً على المصدر الأساسي للثروة.

3- الدولة الريعية تساعد على خلق ما يسمى "بالعقلية الريعية" وأخطر ما يميز هذه الأخيرة هو نظرتها الخاصة للريع في كونه عملاً منعزلاً يرتبط

بالظرف أو القدر وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من جهد ومخاطر وهي بذلك تختلف عن العقلية الإنتاجية التي تنظر للعائد كونه نتيجة عمل إنساني منظم.

4- بالنظر إلى منشأ عوائد الدولة يجدر الحديث عن "دولة خارجية الموارد" و"دولة داخلية الموارد" وفي هذه الحالة يصبح التمييز يتعلق بالوظيفة الغالبة للدولة أي يكون التمييز من ناحية هذه الوظيفة بين دول رصد التخصيصات ودول الإنتاج⁽¹⁾، فدولة الريع هي دولة الموارد الخارجية والتي يتمثل دورها في رصد التخصيصات من الدخل الذي تتسلمه من الخارج، أي أن المشكلة الرئيسية والوحيدة بالنسبة للدولة الريفية أو دولة رصد التخصيصات هي الحصول على أقصى إيراد من الخارج ولا علاقة لذلك إلا قليلا بالاقتصاد المحلي.

المحور الثاني: الدول العربية البترولية كدول ريفية:

إذا أسقطنا العناصر السابقة على الدول العربية البترولية سيما دول الخليج نجد أنها تعتمد في اقتصادها على تصدير سلعة ذات أهمية إستراتيجية عالميا وبالتالي فهذه الاقتصادات تعتمد على نوع من الريع الخارجي المستند إلى توافر ظروف منجمية مناسبة وطلب خارجي هائل، ولكون إيرادات البترول تعتبر العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي، حيث أن إيرادات البترول تمثل أكثر من 90 % من الصادرات وحوالي نفس النسبة من إيرادات الميزانية فإن الهيكل الاقتصادي لهذه الدول يعتمد أساسا وبشكل تابع على مقتضيات هذه السلعة، ورغم أن عدد العاملين في إنتاج النفط لا يتجاوز 2- 3 % من المجموع الكلي للعمال فإن إنتاج النفط يمثل ما بين 60- 80 % من الناتج المحلي⁽²⁾، ويعود دخل النفط مباشرة إلى الدولة، وبهذا كل العناصر المذكورة في تعريف الدولة الريفية توافرت في هذه الدول

الأمر الذي ألقى بآثاره على طبيعة دور الدولة وسلوك الأفراد في هذه الاقتصادات البترولية وعموماً يمكن رصد أهم النتائج المترتبة على قيام الدولة الريعية في العناصر التالية:

أ - على صعيد الإنفاق:

قد يبدو للوهلة الأولى بأن ارتفاع أسعار البترول وارتفاع العوائد يمثل شيئاً إيجابياً بالنسبة للدول المصدرة لكن بالعكس فهو في كثير من الأحيان يفرض تحديات كبرى في مجال استخدام تلك العوائد، فالتطورات البترولية قد تكون نعمة أو نقمة على الدول المنتجة للبترول حيث يعتمد ذلك على مدى التعقل في إنفاق أو ادخار الفوائض، وبأي حال من الأحوال فإن استخدام العوائد البترولية قد يتخذ أحد الطريقتين: إما الإنفاق والادخار، وفي كلتا الحالتين فإن الجزء الأهم من هذه العوائد تم تدويره لصالح الدول المستهلكة للبترول، ويمكن تأكيد ذلك من خلال العناصر التالية:

♦ **الإنفاق على التسليح:** بمجرد ارتفاع أسعار البترول في أكتوبر 1973 لم يكف اقتصاديو الغرب عن الحديث عن انخفاض الطاقة الاستيعابية لدول البترول، كسبب يحتم "إعادة تدوير" الجزء الأكبر من إيرادات البترول إلى الاقتصاد الغربي، فراحت دول البترول توجه القسم الأكبر من ريعها لشراء كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة وبكلفة باهضة، ورغم أن هناك ما يبرر اقتناء هذه الأسلحة بالنظر إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي، لكن وفي كثير من الأحيان لم تستخدم هذه الأسلحة في الأغراض التي بيعت من أجلها، حيث لم يستخدم السلاح الذي أنفقت عليه دول البترول العربية مبالغ خيالية في تحرير فلسطين، وبذلك فإن اقتناء تلك الأسلحة مع عدم استخدامها يشكل تكلفة اجتماعية ما كانت لتنشأ لولا السعة المالية المتوفرة⁽³⁾، فلقد تضاعف الإنفاق العسكري بمقدار 12 مرة من سنة

1973- 1983 ووصلت معدلات نفقات جهاز الأمن والدفاع 38 % من الإنفاق الجاري رغم أن عدد السكان في تلك الفترة لم يتعدى 29 % من إجمالي سكان الوطن العربي، فقد أنفقت السعودية على السلاح خلال سنتي 1975- 1976 و1976- 1977 نصف إجمالي إنفاقها الحكومي، وقدر نصيب الولايات المتحدة من الإنفاق السعودي على التسليح بما لا يقل عن 80%⁽⁴⁾، ولم يتساءل أحد عن جدوى هذا القدر من الإنفاق في دولة تتمتع بعلاقات طيبة للغاية مع جيرانها، ولا تكاد تظاهيها أي دولة في درجة التجانس بين أفراد شعبها، ومن حيث التوقيت كان ذلك حين حلت لغة السلام مع إسرائيل محل لغة الحرب، بعد أيام قليلة من نشوب حرب أكتوبر 1973 والتي على أية حال لم تكن السعودية طرفا فيها، هذا وحسب تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية امتص الإنفاق على السلاح المستورد في عام 1984 نحو 28.7 مليار دولار من موارد أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁽⁵⁾، كما أشارت آخر الإحصائيات لنفس المصدر السابق إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسهمت بنسبة 33.7 % من مجموع الإنفاق العالمي على مشتريات السلاح خلال عامي 1997- 1998 وكانت المملكة العربية السعودية المستورد الأكبر بمقدار 11 مليار دولار (صفقة الطائرات المقاتلة)⁽⁶⁾ تليها إيران في المرتبة الثانية بإنفاق 800 مليون دولار على التسليح ثم الكويت بـ 700 مليون دولار ثم الإمارات العربية المتحدة. وإضافة إلى نفقات التسليح فإن معظم دول الخليج العربي ملتزمة بتحمل نفقات أخرى تحت مبرر الحماية- من ضرورة تواجد القوات والقواعد والأساطيل... أو لتمويل عمليات عسكرية -كعاصفة الصحراء ودرع الصحراء.... والتي تشكل عبئا غير قليل على ميزانيات دول المنطقة. إنه في حال التسليم بموضوعية هذا الاتجاه، يكون من الأجدر استثمار هذه الأموال في مجال صناعة الأسلحة، إذ على الأقل ذلك سوف يحد من الإنفاق

على التسلح ويسد الحاجة العسكرية الداخلية، وفي ظل استمرارية الأصوات المعارضة على الحجم الكبير للإنفاق على التسلح وتساؤلها عن ما يبرر ذلك سيما وأنه يمثل إعادة امتصاص لإيرادات البترول من قبل الصناعات الغربية وتحديد العسكرية خاصة وأن حصة الأسد من مبيعات الأسلحة تستحوذ عليه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، يمكن تقديم التفسيرات التالية علها تبرر كثرة الإنفاق على التسلح:

1- ضرورة التحصن ضد أي عدوان خارجي حتى في حالة عدم وجود صراع واضح، وذلك لردع الجيران الحسودين باعتبار أن البترول ثروة ثمينة تنتج في منشآت معرضة للأخطار.

2- الحاجة إلى ترجمة الأموال - كشكل مجرد من أشكال السلطة - إلى شكل ملموس من أشكال القوة، فالتخوف المستمر من فقدان السلطة وبالتالي فقدان فرصة التصرف بالثروات البترولية دفع هذه الدول إلى مضاعفة الإنفاق على التسلح وأجهزة القمع لدرء هذه المخاطر.

3- تعرض الأموال البترولية لعمليات ضغط كثيرة من أجل التسلح فإسرائيل تعطي السلاح المتقدم بالمجان لكي ترغب دول عربية على شراء سلاح متقدم بأثمان عالية⁽⁷⁾، فقد فرضت على إيران أن تشتري أسلحة بكميات أخافت الإيرانيين قبل غيرهم وهذا فضلا عن المعارك الجانبية التي تفتح في اليمن ولبنان وفي القرن الإفريقي (الصومال) والتهويلات الإعلامية المرافقة عن التوازنات العسكرية.

❖ الإنفاق على السلع والخدمات:

لقد امتص الإنفاق الاستهلاكي جزءا كبيرا من الأموال البترولية والواقع أن ظروف الاقتصاد القائم على البترول لا تسمح بالخيار بين الإنفاق وعدم الإنفاق السريع، بمعنى أن الأقطار البترولية وإلى وقت ليس ببعيد، وتحديدًا قبل عصر البترول كانت من أقل دول العالم نموا وأكثرها فقرا وتخلفا، وفي

الوقت الذي كانت تعاني من تلبية احتياجاتها الأولية (تعليم، صحة، إسكان، طرق، مواصلات...) تكسدت لديها مبالغ هائلة وبشكل مفاجئ ولذلك فإن عدم تروي الدولة في الإنفاق كان له ما يبرره، بل إنه بالنظر إلى عبء التخلف والحرمان الذي كانت تعانيه شعوب البلدان العربية البترولية تعتبر أرقام الإنفاق الاجتماعي منخفضة جدا نسبة إلى الإنفاق العام ما يعني وجوب تكثيف هذا النوع من الإنفاق، لكن ما يعاب في الأمر أن هذه المجتمعات تعيش في حالة متطرفة من "الاستهلاكية" المعتمدة بالأساس على الاستيراد سيما في العصر الحالي القائم على الانفتاح التجاري رغم أن عصر الاستهلاك المرتفع هذا حل فجأة دون اكتمال الشرط المسبق الواجب استيفاؤه وهو " التنمية المرتفعة"⁽⁸⁾ حيث معظم البلدان النفطية تشهد حالة من الاستهلاك المرتفع القائم على حالة من الأداء الاقتصادي المنخفض ويكفي أن نذكر بأن بعض البلدان البترولية لديها أعلى مستوى فردي للاستيراد في العالم وبعضها الآخر يقترب من ذلك، فهذه القدرة الشرائية المرتفعة جدا لا هي تواكب قدرة إنتاجية وطنية مرتفعة ولا هي قوة حركية مشجعة للإنتاج الوطني، وهكذا انصب " أثر القدرة الشرائية الجديدة على قطاع التجارة في المقام الأول وإلى مدى أقل على قطاع المال وقطاع السفر والسياحة، ولا يهم إذا كانت الأسعار تضخمية ما دامت تدفع ثمنا للاستمتاع، والواقع أن هذه الحالة تظهر حتى بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفضة التي تجد في إفراط الاستهلاك مجالا لتعويض حرمانها من الكثير من الحاجات الضرورية، وهذا السلوك سيتأكد خطره على مستوى الإدخار والاستثمار مستقبلا، صحيح أن هناك إسراف كبير في الإنفاق على المشاريع الحيوية- والتي تقع في مستوى مرتفع من سلم الأولويات- لكن دون أن يكون لهذا الإسراف أثر على محتوى ونوعية المشاريع وعلى ترابطها مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي نجد أنفسنا أمام ظاهرة تصح

تسميتها بظاهرة " التمثير الظهوري" والتي تسير بموازاة ظاهرة "الاستهلاك الظهوري" في البلدان المصدرة للنفط⁽⁹⁾ .

❖ الاستثمارات والودائع الأجنبية:

لقد كانت العائدات البترولية في الفترة (1974- 1980) أكبر بكثير من أن تستوعب في الاقتصادات البترولية، حيث ظهرت الفوائض المالية الرئيسية في معظم دول الأوبك ذات القدرة الاستيعابية المنخفضة، و لم يكن من الممكن استغلال تلك الفوائض محليا بشكل فوري ولهذا تم وضعها في سوق رأس المال الدولي بالشكل التالي:

أ- أدى الارتفاع الأول لأسعار البترول (73- 1974) إلى تركيز كبير للاستثمارات المالية في ودائع البنوك والسندات الحكومية قصيرة الأجل، وقد كانت معظمها من طرف السعودية وإيران.

ب- فترة ازدهار أسعار البترول الثانية (1979- 1980) ولدت تدفقا مضاجئا لرأس المال نحو الودائع البنكية قصيرة الأجل وذلك بسبب الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار الفائدة في تلك الفترة بفعل زيادة طلب الدول المستهلكة للبترول على التمويل البنكي، وعلى الرغم من ضخامة الإيداعات في السوق الأوروبية بشكل لم يسبق له مثيل إلا أن الدول ذات القدرة الاستيعابية المنخفضة كالسعودية والكويت وقطر وليبيا والإمارات استثمرت في ضخ رؤوس الأموال إلى أسواق الأموال طويلة الأجل في حين ذهب بعض من الإيداعات إلى سندات وأذون الخزانة الأمريكية، أما خلال الفترة (1981- 1983) فكان التأثير محدودا على سوق رأس المال قصير الأجل، وما يجدر ذكره أن الدول ذات القدرة الاستيعابية المنخفضة الأربعة (الكويت، قطر، السعودية والإمارات) والتي استثمرت نحو 46 بليون دولار عام 1981 سيطرت على الودائع طويلة الأجل خلال تلك الفترة وقد توزعت بالشكل التالي:

- حوالي 8 بلايين دولار في أذون الخزانة الأمريكية.

- 5 بلايين دولار في أسهم أمريكية وعقارات.
- 19 بليون دولار في استثمارات خارج الو م أ أو المملكة المتحدة و 7 بلايين دولار في الدول النامية⁽¹⁰⁾.

وجراء الارتفاع الأخير لأسعار البترول ونظرا لغياب التنوع في الاقتصادات العربية واعتمادها بشكل أساسي على تصدير البترول - الأمر الذي يجعل اقتصادها معرضا للتقلبات المستمرة مما يؤدي إلى عدم استقرار الموازنات المالية والحسابات الخارجية- توجهت بعض الدول العربية إلى توظيف عوائدها البترولية قصد التعامل مع الطبيعة غير المستقرة لهذه العوائد كالسعودية التي أصبحت تمتلك أصولا أجنبية وصلت إلى أكثر من 100 مليار دولار، والكويت التي قامت بادخار تلك العوائد للأجيال القادمة وذلك من خلال إنشاء صندوق لصالح الأجيال القادمة، فضلا عن الجزائر وقطر التي أنشأت صناديق مماثلة عامي 2000، 2001.

وبفعل ما تسبب فيه إقراض فوائض السبعينات والثمانينات للدول النامية من مديونية (أزمة ديون أمريكا اللاتينية) فإنه خلال السنوات الأخيرة أصبحت الفوائض توجه للاستثمار في الأسهم والسندات الأجنبية بدل الإيداعات البنكية سيما بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر عام 2001، والتي على إثرها تراجعت آليات العالم الغربي الخاصة بجلب الفوائض على خلال ما كان سائدا إبان الفورة البترولية للسبعينات.

مما سبق نلاحظ انحصار الاستثمارات الضخمة الخارجية بنوعيتها القصيرة والطويلة الأجل في العمليات المالية (أسهم، سندات، ودائع بنكية...) وإذا أخذنا بنظر الاعتبار التضخم والتذبذب المستمر في قيم العملات الأجنبية- خاصة الدولار- نفهم لماذا تتآكل هذه العوائد سنويا حيث بلغت الخسائر التي تحملتها القوة الشرائية لأرصدة المملكة العربية السعودية لوحدها خلال سنتي 74- 1975 مبلغ 12.7 مليون دولار أما الكويت فقد خسرت 3.8

مليون دولار، بينما لم تقل خسائر دولة الإمارات العربية المتحدة عن ذلك⁽¹¹⁾ هذا فضلا عما تتعرض له الفوائض من أخطار الاحتجاز والتجميد. إنه إذا تم تبرير الاتجاه نحو الاستثمارات المالية والمصرفية - وإن كان ذلك غير منطقي- أما كان من الأجدر وضع الأموال البترولية في المصارف والمؤسسات المالية العربية بشكل يجعلها قوة مالية تليق بالإمكانيات المالية الموجودة في أيدي الدول النفطية العربية؟ حيث من الأمور الأشد مرارة أنه ولحد يومنا هذا وبرغم ضخامة الأرصدة النقدية والمالية العربية من العملات الأجنبية لا يوجد مصرف عربي واحد ضمن قائمة العشرين أو الثلاثين مصرفا الأكثر أهمية في العالم -حسب حجم ودائعها وميزانياتها- في الوقت الذي نلاحظ تحركا أكبر للمصارف المشتركة لا العربية- عربية بل العربية- غربية والتي تخضع لقيود الجهات الغربية المساهمة في رأسمال والإدارة.

أما فيما يخص النمو الصناعي فما زال محدودا خاصة في أقطار الخليج وليبيا رغم استهلاكها الطاقة بمعدلات عالية وذلك بسبب ارتفاع استهلاك الطاقة في قطاعاتها غير الإنتاجية أو قطاعاتها الإنتاجية التي تقوم على صناعات محلية محدودة ولكن كثيفة الاستخدام للطاقة، حيث أن الاختلال الواضح يظهر لمصلحة قطاع استخراج البترول المخصص للتصدير أساسا حيث بلغ في السعودية أكثر من 32 % من الناتج المحلي القطري عام 1984، وفي الجزائر زاد نصيب هذا القطاع بين عامي 1970- 1984 من نحو 11 إلى 28 % من ناتجها المحلي⁽¹²⁾، بل إن ما يتواجد من استثمارات صناعية قليلة لا يؤثر على أية حلقة من حلقات توسيع العملية الإنتاجية، ذلك لأنها مجرد صناعة عابرة على غرار التجارة العابرة⁽¹³⁾ تستورد أغلب عناصرها بما فيها قوة العمل لتعيد تصديرها دون أن تترك أثرا يذكر سواء في تدريب قوة العمل الوطنية أو في دفع صناعات أخرى للوجود، كما أن

المركز المحرك لهذه الصناعة يظهر خارج حدودها سواء تمثل في اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالمشروع وتوطين الفن الإنتاجي أو في مصدر المادة الأولية أو حتى في أسواق تصريف المنتجات، أي يصبح انتساب الصناعة إلى الدولة التي تقام فيها، انتسابا بالمعنى الجغرافي لا بالمعنى الاقتصادي، وبهذا فإن الدول الغربية لم تعد تقتصر على تصدير سلع الاستهلاك إلى دول البترول بل تعدتها إلى المصانع الكاملة ومشروعات البنية الأساسية الضخمة، بينما في المقابل الشركات متعددة الجنسية ومراكزها لا تسمح للدول البترولية بالاستثمار الصناعي في بلدانها إلا بحدود ترسمها لها في الملكية والإنتاج والتسعير... الخ، وربما هذا ما يفسر تركز أغلب الأموال العربية التي استثمرت في الدول الأجنبية في شراء العقارات أو أسهم الشركات أو الجزر السياحية وهي مهددة بالاستيلاء عليها أو مصادرتها في أية لحظة تتأزم فيها العلاقات بين الأمة العربية وبين هذه الدول⁽¹⁴⁾.

مما سبق يمكن القول أن الفوائض البترولية رغم أنها تظل بموقعها الجغرافي جزءا من العالم الثالث، أصبحت بحكم "وظيفتها" السياسية شريكا للغرب لا خصما له⁽¹⁵⁾، وأن الاستثمارات الخارجية للفوائض العربية البترولية لا تعدو عن كونها نشاط ريعي في شكل تحويلات من الخارج طالما يصعب ملاحظة أي أثر إنتاجي على عمليات الاقتصاد الوطني.

♦ القروض والمعونات والتحويلات للدول العربية غير البترولية:

في إطار العلاقة بين الدول العربية البترولية وغير البترولية، ترافق ارتفاع الإيرادات البترولية بحركتين متقابلتين، الأولى هي حركة الأموال من الأقطار البترولية نحو الدول الأخرى في شكل قروض و معونات والثانية هي حركة العمال وكانت في الاتجاه المعاكس، وعموما يمكن وضع بعض الملاحظات حول حقيقة آثار هذه القروض والمعونات على الهياكل

الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية غير البترولية والأقل نموا بشكل خاص:

1- رغم الضجة الإعلامية المضخمة بخصوص هذه القروض إلا أنها لم تبلغ إجمالا 41 مليار دولار موزعة على 14 بلدا عربيا يزيد سكانهم عن 75 % من سكان الوطن العربي ما يعني أن نصيب البلد الواحد لا يزيد عن 238 مليون دولار سنويا، أي هي أموال غير كافية لتحديث هياكل اقتصادية وتحقيق تنمية، وفعلا إذا تم مقارنة هذه المبالغ بحجم المشروعات خاصة المشتركة نجده قليل جدا ولا يستحق الذكر كما أن هذه الأموال صغيرة جدا مقارنة مع الودائع والاستثمارات الخارجية لدول البترول إذ قدر ما تدفق من المملكة العربية السعودية وحدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأربع سنوات (1974- 1977) في مختلف الصور (استيراد سلع مدنية وحربية، ودائع وقروض واستثمارات) بنحو 40 ألف مليون دولار وهو ما يزيد على ضعف إجمالي ما دفعته جميع الدول العربية المصدرة للبترول خلال الفترة نفسها لجميع الدول النامية في صورة معونات ثنائية ميسرة، ويقدر بنحو 19 ألف مليون دولار⁽¹⁶⁾، بل إنه في الوقت الذي دفعت سوريا ومصر ثمن حرب أكتوبر بدماء أبنائها وعلى حساب تنميتها خلال الفترة التي كانت تستعد فيها للمقاتل، ولما كانت هاتان الدولتان وإلى جانبهما الأردن تشكل خط الدفاع عن الدول البترولية الأخرى في مواجهة إسرائيل والكثير من الأخطار المحتملة، فقد كانت لا تحصل على نصيب عادل من الثروات التي تساهم في حمايتها فضلا على أن مواطنيها أيضا لا يلقون معاملة المساواة في الأقطار النفطية⁽¹⁷⁾ صحيح أن الدول النفطية كانت تدعم الجهود الدفاعية والتنموية للبلدان السابقة بأموال طائلة قدرت بعشرات ملايين الدولارات لكنها كانت تدفع نتيجة لاعتبارات عابرة في الغالب أما الدفعات الثابتة فكانت قليلة- كأموال اتفاقية الخرطوم- وتعرضت أيضا لبعض

التقلبات، في حين كان الافتراض والحاجة يستدعيان رصد مبلغ يمثل نسبة ثابتة من إيرادات البترول ويخصص لصندوق تمويلي يستمد مصادره التمويلية الأخرى من الصناديق والمؤسسات المختصة بتنمية الهياكل الأساسية والصناعة والزراعة، كما أنه من الضروري اعتبار هذه الأموال من باب الترابط والاعتماد المتبادل أي لقاء خدمات متطورة غير منظورة أي لا ينبغي اعتبارها من باب الهبة، لكن الإشكال أن كل المبالغ الموجهة لدعم الدول غير البترولية هي إيرادات عابرة وغير ثابتة هذا فضلا عن استخدام المعونات العربية في الضغط على الدول المقدمة لها ومن ذلك الضغط على الحكومة المصرية لقبول مطالب صندوق النقد الدولي الخاصة بتحرير الاقتصاد المصري من القيود المفروضة على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية بل لم تعلن السعودية قبولها للدخول كمساهمة بنسبة 40% في أموال "هيئة الخليج لتنمية مصر" التي أسستها مع الكويت والإمارات وقطر إلا بعد أن أعلنت مصر قبولها للخطة التي وضعها صندوق النقد الدولي لترشيد السياسة الاقتصادية المصرية في 1976 فضلا عن ما انتهجته السعودية من سلوكات مماثلة في تحديد وتوقيت معوناتها الاقتصادية لسوريا- قصد تدعيم سياسة الانفتاح الاقتصادي- وللصومال بهدف التحكم في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، ثم في تمويل حربها ضد إثيوبيا، ولليمن الشمالي للتحكم في علاقته باليمن الجنوبي الذي يتبنى سياسة اقتصادية وخارجية معاكسة، ولليمن الجنوبي للتأثير في علاقته بثورة ظفار ضد دولة عمان⁽¹⁸⁾، كما أن الأمر المؤسف أيضا أن جزءا لا يستهان به من معونات الدول البترولية كان يوجه عن طريق مؤسسات المعونة الدولية أو بالتعاون الوثيق معها ومثال ذلك أن ما دفعته الدول العربية المصدرة للبترول لمختلف المؤسسات الدولية متعددة الأطراف غير العربية خلال الفترة (1973- 1976) يبلغ 5.9 آلاف مليون دولار بينما لم يبلغ ما دفعته

للمؤسسات العربية متعددة الأطراف سوى 1.7 ألف مليون دولار، أي ما يزيد عن 29 % مما تلقتة المؤسسات غير العربية هذا فضلا عن ما كانت تحوزه الدول العربية المصدرة للبترول من سندات البنك الدولي في 1977 والمقدرة بـ 2.3 ألف مليون دولار أي ما يمثل 12.5 % من إجمالي التزامات هذا البنك، بل إنه وفي إطار ما عرف بـ "تسهيلات فيتفين" تعهدت السعودية بالمساهمة بمبلغ 2.5 ألف مليون دولار لزيادة قدرة صندوق النقد الدولي على الإقراض، وكان التزام السعودية هذا أكبر من أي التزام قدمته أية دولة أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بل لقد بلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة من مجموع استثمارات دول الأوبك في نهاية عام 1982 حوالي 42%⁽¹⁹⁾.

2- إن ما يقدم من مؤشرات حول معونات الدول البترولية كالمشاريع الزراعية والصناعية في إطار الاستثمارات المشتركة بين الدول البترولية وغير البترولية تعتبر مضللة ولا تعطي تلمسا حقيقيا لواقع هذه المشروعات وآثارها، حيث من أهم ما افتقرت إليه حركة الأموال العربية هو تصور إقليمي شامل يعمل لبناء قاعدة إنتاجية عريضة ومتكاملة وإقامة سوق موحدة للسلع والخدمات، ففترة فورة الأموال كانت بالذات الفترة التي قل فيها الحماس لتشكيل السوق العربية المشتركة حيث تمحورت إستراتيجية العمل العربي المشترك على مبدأ الاعتماد على النفس إلا أن عددا من العوامل الداخلية والخارجية فرضت على الدول العربية اختيار الاعتماد على البترول رغم أن العامل البترولي بطبيعته يصعب التكهّن بتطوراته في ظل ظروف وعلاقات بالغة التعقيد و الخطورة⁽²⁰⁾ وذلك بسبب نمو النزعات الاستهلاكية المعتمدة على الاستيراد على حساب التصنيع والتنمية ونتيجة ذلك فإن حركة التمويل لم تؤت ثمارا ثابتة بل ربما لم يكن لها أي أثر نهائي إيجابي على الإطلاق حيث عملت على إزالة حوافز التنمية وعطلت

ميكانيكيته وخلقت تهافتا على الاستهلاك وشعورا زائفا بالرخاء وليست الأرقام التي تساق في بعض الأقطار غير النفطية عن زيادات في الدخل القومي بنسب عالية تتراوح بين 7- 8 % سوى انعكاسا لما وفرته أموال الدعم من القدرة المؤقتة على زيادة دفع السلع والخدمات المتاحة⁽²¹⁾.

خلاصة القول أن فورة الأموال قد حرفت مسيرة التنمية في الدول البترولية وأضررت بالأقطار التي حققت شرطا ملحوظا في التصنيع وأقامت وللأسف مجتمعات مترابطة مع خارج الإقليم ومشكوكا في جدواها وأخرت التقدم نحو توطين التكنولوجيا وإنشاء صناعات تعتمد على الذات، وليس أدل على ذلك من مليارات الدولارات المخصصة لاستيراد الآلات والخبرات الأجنبية مقابل قلة الموارد البشرية والمالية المخصصة للتدريب المهني والأبحاث والتطوير حيث أن العالم العربي ينفق على هذه القطاعات أقل مما ينفقه العالم الثالث الذي يقل إنفاقه عشرة أضعاف عما ينفقه العالم الصناعي⁽²²⁾.

ب- على صعيد طبيعة المجتمع:

إن مفعول البترول على اللعبة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية البترولية إنما يشبه كثيرا المفعول الذي أحدثه الذهب وغيره من الركازات على المجمعين البرتغالي والإسباني في القرن 16 وعلى المجتمع الهولندي في القرنين 16 و17 والذي اصطلح على تسميته " بالمرض الهولندي" وذلك لما يسببه الاقتصاد الريعي من تشجيع النخب الاجتماعية على الخمول واستسهال الأمور طالما أن الشراء الكثيف من الخارج أهون بكثير من بذل الجهد الإنتاجي، فضخ المبالغ الطائلة من رأس المال وتدويرها في الاقتصاد الوطني خلق وهما وانطبعا بوجود حالة من الرفاه والازدهار الاقتصادي من دون أن يحدث أي تقدم يعتد به في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد كالتصنيع وتنويع مصادر الدخل، والحقيقة أنه من بين عيوب الرخاء السطحي هو إعاقة التنمية بتخدير الناس ودفعهم إلى الاكتفاء

باقتسام المنافع الأنية المتأتية من الإنفاق الحكومي المتولد من النفط⁽²³⁾، أي أن هذه الظاهرة جعلت المجتمع استهلاكيا بالدرجة الأولى ولا يعرف أي سبيل للدخار، فأصبح بناء القصور ومنتجات الترفيه والاستجمام هي كل ما يشغل الناس حتى أفراد الطبقة الوسطى الأمر الذي جعل المجتمع يتحمل أعباء وتكاليف اجتماعية واقتصادية مكلفة جدا كهدر الطاقة والمياه والرواتب.. جراء سوء الاستعمال فضلا عن نشوء ظواهر غير صحية أخرى كالاتكالية والبذخ وعدم تقدير قيمة الأشياء المستخدمة، كما أن سلوك الدولة الريعية كموزعة للثروة الريعية قد انعكس بدوره على تشكيل علاقات المجتمع بحيث تم ترتيب هذه العلاقات على نحو يسمح لمختلف الفئات الاجتماعية بالحصول على أكبر قدر من إعادة توزيع الريع وظهر مع ذلك الحرص الشديد على عدم التوسع في التجنس وفي التمييز بين المواطنين الأصليين والمتجنسين وذلك باعتبار أن الأجانب مستثنون من دائرة توزيع الريع بحيث ظهرت شبكة من العلاقات لتوزيع وإعادة توزيع المزايا أصبح معها تنظيم المجتمع يأخذ شكل أشبه بهرم من الشرائح الريعية المتتابعة بحيث تحصل كل شريحة على مزايا خاصة نتيجة لموضعها المتميز وهي بدورها تقوم بإعادة توزيع جزء منه من الحلقات التالية من الشرائح الريعية، وهكذا تظهر الدولة الريعية على شكل هرم من الشرائح الريعية تقف الدولة على رأسه باعتبارها المصدر الأول للريع والملاذ الأخير للشرائح الريعية الأخرى في حال تعرضها لأية مصاعب.

كما أن الدولة الريعية تساعد على خلق ظروف تسمح لفئات أخرى باكتساب أنواع متعددة من الريع، ومثال ذلك استفادة عدد من العائلات التجارية من هذا الوضع حيث ما لبثت أن كونت هذه العائلات تجمعات مالية هامة تباشر توكيلات العديد من الشركات الأجنبية- والتي لم تستطع ممارسة نشاطها في هذه الدول إلا من خلال وكلاء محليين- فضلا

عن قيامها ببعض الأعمال التجارية المحلية وكمثال على بعض الثروات الخاصة التي تكونت من خلال وكالات الشركات الأجنبية نجد العديد من الأسماء، ففي ميدان توزيع السيارات نجد عائلات " الغانم " في توكيلات " جنرال موتورز" في الكويت، و" الجفالي" في توكيلات " مرسيدس" في السعودية و"البشير والكاظمي" في الكويت وعائلة " الفطيم" في توكيلات تويوتا في دبي و" السائيس" في الكويت... وهكذا⁽²⁴⁾، والواقع أن الأمر لا يقتصر فقط على التوكيلات الأجنبية بل ولكون أن ممارسة العديد من الحرف والمهن تقتصر قانونيا على المواطنين ظهر ما يسمى " بالكفيل" وهو الشخص الذي يقدم اسمه لغيره من الأجانب لممارسة مختلف المهن والحرف، وفي المقابل يحصل الكفيل على مقابل أو " ريع" نظير السماح باستخدام اسمه لغير الوطني يعرف "بريع الجنسية" بل إن الأمر يتجاوز علاقة المواطنين بالأجانب لشمول علاقات المواطنين فيما بينهم وظهر ذلك خاصة فيما عرف ببيع الجنسيات بين المواطنين للتنازل عن بعض المزايا التي منحتها الدولة لمواطنيها، ومثال ذلك تخصيص عدد من أسهم الشركات العامة للمواطنين من خلال طرحها في الأسواق وبالتالي أصبح ممكنا لبعض المواطنين التنازل عن حصصهم في هذه الأسهم وبالتالي فكرة "الدولة الريعية" أدت إلى قيام مجتمع ريعي يعتمد كل واحد فيه على الآخر في تحقيق بعض المكاسب وذلك نتيجة لبعض المزايا التي يتمتع بها، وبما أن فكرة الريع تعتمد على تحقيق مكاسب دون جهد فإنها سرعان ما أدت إلى قيام عقلية المضاربة والتي هي أيضا تعتمد على تحقيق أرباح في ظروف مناسبة دون بذل جهد وظهرت المضاربة في دول الخليج النفطية خاصة في أسواق الأسهم وفي مجال العقارات سيما وأن الحكومة كانت في سبيل توزيعها لأموال النفط تشتري الأراضي التي سبق وأن قدمتها للمواطنين بأسعار مرتفعة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع

أسعار الأراضي وخلق ظروف مناسبة للمضاربة العقارية التي ساهمت أيضا في استمرار الأسعار بالارتفاع .

وبذلك فإن النظام الريعي هو نظام فاسد لأنه يفسد ويشوه دور الدولة من حيث علاقتها بالنظام الاقتصادي وبالمجتمع المدني، بل حتى إن الاستثمار في المشاريع الصناعية الكبرى إنما يشكل في غالبية الأحيان " طبقة جديدة من الوسطاء العملاء" ذوي النمط الطفيلي التي لا علاقة لها بتاتا بعقلية المشاريع ومستلزماتها، فهذه الشريحة والتي يشرع البعض ويصفها بالبرجوازية الاقتصادية في واقع الأمر لا علاقة تذكر لها بالطبقة البرجوازية والتي كانت وراء التنمية الصناعية في الغرب، وليس أدل على ذلك من أن 90 % من ثروات بلدان الخليج الطائلة بما فيها السعودية جمعت عن طريق التجارة والكوميسیون.

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق من الواجب إعطاء رد سريع و حاسم على تلك المراهنات و الادعاءات التي رأت في البترول المادة "السحرية" التي دفعت و ستدفع بالبلدان العربية نحو التقدم و الازدهار، إذ أنه من المؤكد أن البترول و سوء استخدامه قد زاد من اعوجاج التنمية العربية التابعة، فمنذ سبعينات القرن العشرين كانت الفورة البترولية التي اعتقد الكثيرون أنها ستمثل طوق النجاة للعرب كل ما قدمته تلك الفرصة وتلك الفورة البترولية لم تكن سوى ظاهرة و سطحية، وبهذا فان انعدام الأمن الاقتصادي والتبعية... سيبقى مصير لا هروب من مواجهته إذا ظلت السياسات التنموية العربية على ما هي عليه و إذا بقيت الديمقراطية حبيسة تسلط الأنظمة القائمة، إن هذا المسار الخطر الذي تسير فيه البلدان العربية نتيجة الاعتماد المطلق على البترول ليس مسار حتمي لا يمكن تغييره، حيث مازالت هناك فرصة يمكن أن تنقل بلدان المنطقة العربية من المسار الخطر إلى المنعطف الآمن و هذه

الفرصة تتطلب تنمية إرادة مجتمعية وطنية تحقق إحلال النسق الإنتاجي المعتمد على إنتاجية الفرد و إنتاج المجتمع و ترتبط فيه تدريباً المكافأة المادية و المعنوية بالجهد محل الربح الاقتصادي للبترول، و السبيل إلى وضع هذه الإستراتيجية موضع التطبيق هو إصلاح جذري شامل يمس الدولة و المجتمع و يطال الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية و الثقافية.

المراجع والحواشي:

- 1- جياكو مولوشيان، "دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج: إطار نظري"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 10، العدد 103، مركز دراسات الوحدة العربية السنة العاشرة، بيروت، سبتمبر 1987، ص 83.
- 2 - حازم الببلاوي، "الدولة الربعية في الوطن العرب"، مجلة المستقبل العربي، المجلد العاشر، العدد 103، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة العاشرة، 1987، ص 70.
- 3 - يوسف عبد الله الصايغ، "التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية"، مجلة المستقبل العربي، المجلد الثاني، العدد 7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة الثانية، 1979 - 1980، ص 27.
- 4- جلال أحمد أمين، "المشرق العربي والغرب، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي - والعلاقات الاقتصادية العربية"، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، فيفري 1981، ص 96.
- 5- يوسف صايغ، "المستقبل الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي"، مجلة المستقبل العربي، المجلد التاسع، العدد 87، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، السنة التاسعة، 1986/5، ص 37.

- 6- الحسن بن طلال وآخرون، "أسواق النفط والمال... إلى أين؟"، الطبعة الأولى سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، عمان- الأردن، 2001، ص 126.
- 7- برهان الدجاني، "هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط"، مجلة المستقبل العربي، المجلد الثاني، العدد 8، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979/7، ص 22.
- 8- يوسف عبد الله الصايغ، "التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية"، (مرجع سابق)، ص 26.
- 9- يوسف عبد الله الصايغ، (المرجع نفسه)، ص 29.
- 10- حسين عبد الله وآخرون، "الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين"، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2007، ص 81.
- 11- فائق عبد الرسول، "ملاحظات حول الاستثمارات النفطية العربية"، مجلة النفط والتنمية، العدد 2، 1977، ص 46.
- 12- طه عبد العليم طه، "النفط والتصنيع في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، المجلد العاشر، العدد 107، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة العاشرة، 1988، ص 78.
- 13- فؤاد مرسي، "نحو استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1978، ص 23.
- 14- إبراهيم عبد الجبار المشهراني- محمد سعيد عمر- صبري فارس الهتمي، "جغرافية الخليج العربي"، المكتبة الوطنية، بغداد، 1979، ص 188.
- 15- محمد سيد أحمد، "الفوائض النفطية ودورها في تغيير معالم الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، المجلد الأول، العدد 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1978/9، ص 73.

- 16 - جلال أحمد أمين " المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية"، (مرجع سابق)، ص
- 17- برهان الدجاني، "هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط"، مجلة المستقبل العربي، مجلد الثاني، العدد 8، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979/7، ص14.
- 18- جلال أحمد أمين، "المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية"، (مرجع سابق)، ص 104.
- 19- يونس احمد البطريق، "الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1985، ص258.
- 20- عبد الحسن زلزلة، "نحو تنمية عربية تعتمد على الذات" العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات_ نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا على النفس"، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1987، ص 50.
- 21- برهان الدجاني، "هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط"، (مرجع سابق)، ص 15.
- 22- جورج قرم، " التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية التنموية العربية"، الطبعة الأولى، لبنان- بيروت، 1981، ص244.
- 23- رياض الخوري، "إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية"، (مرجع سابق)
- 24- حازم الببلاوي، "الدولة الريعية في الوطن العربي"، (مرجع سابق)، ص 72.